Algerian Journal of Human and Social Sciences
المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
ISSN : 2588-1558 / EISSN : 2710-8635

المجلد:09/العدد:02
(ديسمبر 2025) ص: 311-332

نظرية انتقال القوة كإطار تحليلي لفهم التنافس الصيني- الأمريكي في بحر الصين الجنوبي

Theory of Power Transition as an Analytical Framework for Understanding the China-U.S. Rivalry in the South China Sea

أسمـــاء شـــــوفـــي[1]*

Esma CHOUFI[*1]

[1] مخبر الدولة، السياسات العامة والاستراتيجيات الحكومية، جامعة قسنطينة 03 صالح بوبنيدر، (الجزائر)، esma.choufi@univ-constantine3.dz

تاريخ الإرسال: 2025/08/24 تاريخ القبول: 2025/12/05 تاريخ النشر: 2025/12/29

ملخص:

تستعرض هذه الدراسة التنافس الجيوسياسي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في بحر الصين الجنوبي، إنطلاقا من تحليل نظرية انتقال القوة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن عدم رضا الصين بالوضع القائم، الذي أنشأته الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، بما يخدمها ويخدم حلفائها، ويحرم الصين من حقها التاريخي في بحر الصين الجنوبي، ولذلك تعمل هذه الأخيرة على تغيير النظام القائم باستعمال القوة.

الكلمات المفتاحية: نظرية انتقال القوة، التنافس، بحر الصين الجنوبي.

Abstract :

This study examines the geopolitical rivalry between China and the United States in the South China Sea, based on an analysis of power transition theory. It concludes that China's dissatisfaction with the status quo established by the United States in the region, which serves both itself and its allies, deprives China of its historical rights in the South China Sea. Therefore, China is working to change the existing order through the use of force.

Keywords: Power transition theory, competition, South China Sea.

* المؤلف المرسل.

1. مقدمة

يعد بحر الصين الجنوبي الممر الرئيسي لحركة المرور في العالم، حيث تمر عبره ناقلات عملاقة تبحر من القارة الآسيوية، عبر مضيق ملقا إلى أوروبا، وتتجاوز بذلك هذه الناقلات التي تبحر عبر هذا المضيق، والجزء الجنوبي الغربي من بحر الصين الجنوبي، وحركة المرور الكثيفة في قناة السويس وقناة بنما. وتقدر إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن بحر الصين الجنوبي، يحتوي على ما يقارب 11مليار برميل من النفط، و190 تريليون قدم[1] مكعب من الغاز الطبيعي كاحتياطات مؤكدة ومحتملة، وتقع معظم الهيدروكربونات التقليدية في أراضي غير متنازع عليها.

ونظرا للأهمية الاستراتيجية لهذا البحر الذي تتقاطع فيه طموحات القوى الكبرى، أصبح مسرحا للتنافس الجيوسياسي بين قوتين أساسيتين هما: الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها قوة مهيمنة مهددة، والصين باعتبارها القوة الصاعدة غير الراضية، التي تطمح لتغيير هيكلة النظام الدولي، وإعادة تشكيل ميزان القوى القائم في المنطقة.

ولفهم هذا التنافس تقدم نظرية انتقال القوة إطارا تحليليا قائما على افتراض أن تصاعد التوترات في المنطقة، كان نتيجة لامتلاك الصين القوة التي تؤهلها لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية، فبناء الصين لجزر اصطناعية، وتوسيع تواجدها العسكري في هذا البحر، هو تعبير عن طموحها لتغيير النظام القائم الذي لا يعكس مصالحها، استناد لذلك تسعى هذه الورقة للإجابة على الإشكالية التالية: **ما مدى فعالية نظرية انتقال القوة في تفسير طبيعة التنافس الصيني-الأمريكي في بحر الصين الجنوبي؟**

وكإجابة مؤقتة للإشكالية تم صياغة الفرضية التالية: **صعود الصين كقوة إقليمية وفقا لنظرية انتقال القوة، يعد العامل الرئيسي وراء تفاقم التنافس مع الولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي.**

تهدف هذه الورقة لتحليل مدى قدرة نظرية انتقال القوة، على تفسير طبيعة وديناميات التنافس الاستراتيجي، بين الصين والولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي.

الإطار النظري للدراسة: تعددت النظريات التي سعت لتفسير سلوك الدول في النظام الدولي، وآليات عمل هذا النظام وتغيراته البنيوية عبر الزمن، من بين هذه النظريات **نظرية انتقال القوة** التي قدمها المفكر الأمريكي من أصل إيطالي **(كينث أورغانسكيkenneth organski)** في كتابه الصادر عام 1958 تحت اسم" **السياسة العالمية"،** حيث توقع منذ حوالي 60 عاما في هذا المؤلف الصعود المحتمل للصين، وتأثيره على النظام الأمني الدولي.[2]

تستند نظرية أورغانسكي لانتقال القوة من ملاحظتين أساسيتين:[3] **الأولى** أن قوة الدولة تنبع من التنمية المحلية، وبما أن التنمية تحدث بمعدلات مختلفة، فإن الدول سترتفع وتنخفض بالنسبة لبعضها البعض، أما الملاحظة **الثانية** فهي أن النظام الدولي يتشكل بشكل حاسم من قبل القوة المهيمنة، وتسمى هذه الحالة– أين تتفوق قوة صاعدة على القوة المهيمنة –بانتقال القوة، كما وصفت نظرية انتقال القوة النظام الدولي بطريقة مختلفة تماما عما تم تصوره سابقا، حيث رفضت هذه النظرية 03 افتراضات أساسية متأصلة في الرؤية الواقعية للسياسة العالمية: [4]

– ترى نظرية انتقال القوة أن النظام الدولي ليس فوضوي على الإطلاق، بل منظم وهرمي بطريقة مماثلة للنظام السياسي المحلي.

– تتصور نظرية انتقال القوة أن القواعد التي تحكم النظام السياسي المحلي والدولي متشابهة بشكل أساسي.

– تتصور نظرية انتقال القوة المنافسة الدولية على أنها مدفوعة بالمكاسب الصافية المحتملة، التي يمكن تحقيقها من الصراع أو التعاون.

وفقا لنظرية انتقال القوة، فإن السلام بين الدول مشروط أكثر من كونه حتميا، لأن الدول لا تعرف فقط بقوتها الكلية وظروفها الهيكلية، ولكن بديناميكياتها الداخلية، مما يؤدي إلى نتائج متفاوتة في السلوك، كما أن احتمالات نشوب النزاع بين هذه القوى، لا يتأثر فقط بالقوى المادية، بل كذلك بعوامل هيكلية ونفسية-سياسية، أهمها: تكافؤ الفرص وعدم الرضا، فليست كل الدول راضية عن طريقة عمل النظام الدولي.[5]

2. الصين كقوة صاعدة غير راضية (Rising & Dissatisfied Power)

تمتلك الصين من مقومات القوة، ما يؤهلها لتكون قوة صاعدة منافسة للقوة المهيمنة في النظام الدولي، وهو الأمر الذي أدى إلى عدم رضاها عن الوضع القائم، لذلك نجدها دائمة السعي لتغير النظام الحالي، وبناء نظام دولي أكثر اتزانا، يكون لها فيه الدور الكبير الذي يعزز مصالحها الوطنية. وسنحاول في هذا المحور التفصيل في مقومات قوتها، وأسباب عدم رضاها.

1.2 الصين كقوة صاعدة:

تعتبر الصين وفق نظرية انتقال القوة من الدول التي تملك قدرات عسكرية واقتصادية كبيرة، تمكنها من التأثير بشكل مباشر في النظام الدولي، كما تملك من القوة ما يؤهلها لمنافسة القوة المهيمنة، وهو الأمر الذي يجعلها غير راضية على الوضع الراهن، ويمكن القول بأنها تمثل القوة الصاعدة في بحر الصين الجنوبي من خلال:

1.1.2 صعود الصين الاقتصادي: منذ أن بدأت الصين بالانفتاح وإصلاح اقتصادها عام 1978، تجاوز متوسط نمو الناتج المحلي الاجمالي9% سنويا، وتمكن ما يقرب من 800 مليون شخص من انتشال أنفسهم من براثن الفقر، وعلى الرغم من قضائها على الفقر المدقع عام2020، إلا أن ما يقدر بنحو 17% من السكان يعيشون على أقل من 7.85

دولار أمريكي يوميا معدل القدرة الشرائية لعام2017، وهو خط الفقر الذي حدده البنك الدولي للدول ذات الدخل المتوسط–المرتفع **(UMIC)** عام 2021 .[6]

في السنوات الأخيرة، تباطأ نمو الاقتصاد الصيني في مواجهة القيود الهيكلية، بما في ذلك انخفاض عدد السكان في سن العمل، تناقص عوائد الاستثمار، وتباطؤ نمو الإنتاجية، وتراجع قطاع العقارات، وضعف الطلب المحلي والاستهلاكي، وتأثير مختلف التوترات الجيوسياسية التي شهدها العالم. ورغم هذه التحديات فقد شهد الاقتصاد الصيني تعافيا جزئيا في الفترة من 2023–2024، حيث شهد الناتج المحلي الإجمالي نموا بلغ 5.0% في النصف الأول من عام2024، لينخفض عام 2025 ليصل إلى حوالي4.8 %، ويعد هذا الناتج جيدا مقارنة مع الاقتصادات الكبرى.[7]

2.1.2 الاستراتيجية البحرية الكبرى للصين وبحر الصيني الجنوبي: تعد الاستراتيجية البحرية الصينية الكبرى في القرن21، جزءا لا يتجزأ من سياسة الأمن القومي الشاملة، المصممة للدفاع عن سيادة الدولة وتعزيز أمنها الاقتصادي، وحماية إمداداتها من الطاقة. تاريخيا وجغرافيا، تعد الصين دولة قارية وبحرية، يبلغ طول سواحلها البرية الرئيسية18000 كيلومتر، بالإضافة إلى 3 ملايين كيلومتر مربع من البحار الإقليمية، وأكثر من 6500 جزيرة، مما يجعلها أكبر كتلة بحرية في منطقة المحيطين الهندي والهادي.[8]

مهدت هزيمة الصين في حروب الأفيون، وهزيمتها اللاحقة في الحرب الصينية اليابانية1894–1895، الطريق للتعدي الياباني المستمر على الأراضي في القرن العشرين20، والذي بلغ ذروته في الحرب الصينية اليابانية الثانية1937–1945، حيث أثارت هذه الأحداث التاريخية التفكير الاستراتيجي الصيني، للأهمية المتزايدة للسيطرة على المجال البحري للمصالح الاقتصادية والاستراتيجية الحيوية للصين، ويمكن إرجاع

ذلك إلى القيادة الصينية بقيادة **ليو هواكينغ Liu Huaqing** ، وحتى عهد **شي جين بينغ Xi Jinping** بصفته القائد الأعلى لبحرية جيش التحرير الشعبي في الفترة 1982-1988، حيث أدرك ليو وجود منطقتين بحريتين يجب السيطرة عليها عبر 03 مراحل :[9]

❖ **المنطقة الأولى:** تشمل البحر الأصفر المقابل لليابان، وشبه الجزيرة الكورية، الجزء الغربي من بحر الصين الشرقي بما في ذلك تايوان وبحر الصين الجنوبي، أين تعد المصالح الصينية الجنوبية في هذه المناطق على المحك، بما في ذلك مطالباتها الإقليمية ومواردها الطبيعية البحرية، وقد حدد الصينيون هذه المنطقة على أنها سلسلة الجزر الأولى، وهي خط يمتد من الشمال إلى الجنوب، ويمر عبر جزر الوشيان، وجزر الكوريل، والأرخبيل الياباني، وجزر يوكيو، وتايوان، والفلبين وأندونيسيا، وقد قرر ليو أنه يجب السيطرة عليها بحلول عام2002.

❖ **المنطقة الثانية:** تم تحديدها من خلال سلسلة الجزر الثانية، كخط من الشمال إلى الجنوب يمر عبر جزر الكوريل واليابان، ثم يأخذ مسارا أكثر شرعية عبر جزر بونين وماريانا وكارولين، وقد أصر ليو على أنه يجب السيطرة على هذه المنطقة بحلول عام2020.

❖ **المرحلة الثالثة** من استراتيجية ليو البحرية هي إنشاء **بحرية المياه الزرقاء،** هي تحويل مهمة البحرية الصينية من مهمة الدفاع الساحلي إلى مهمة الدفاع النشط البحري، القادرة على ممارسة نفوذ عالمي بحلول عام 2050، وقد أصبحت الاستراتيجية البحرية الصينية أكثر طموحا تحت قيادة **جيانغ تسه مين Jiang Zemin's**على حد تعبيره **"صور عظيم في البحر"،** وازدادت قوة في عهد **شي جين بينغ**XI Jinping عندما قرر اتباع مبادرة الحزام والطريق.

يمكن الإشارة إلى أن الصين تبنت العديد من الاستراتيجية العسكرية في بحر الصين الجنوبي، على غرار استراتيجية "**منع الوصول**" الهادفة لردع التدخلات العسكرية في محيطها الحيوي، ونظرية "**سلاسل الجزر**" التي تسعى من خلالها للسيطرة على نقاط استراتيجية في البحر، كما عززت الصين وجودها العسكري عبر تحديث قواتها البحرية والجوية، بما في ذلك تطوير مدمرات من 04 فئات من الغواصات، فضلا عن نشر صواريخ باليستية مضادة للسفن من طراز**DF-21D**، قادرة على استهداف كامل بحر الصين الجنوبي.[10]

3.1.2 الجزر الصينية الاصطناعية في بحر الصين الجنوبي: بين عامي (2013-2015) بدأت الصين في بناء جزر اصطناعية على صخور وشعاب مرجانية في جزر سبراتلي، وإنشاء بنية تحتية عليها، وقد أثار ذلك مخاوف الدول الساحلية التي تدعي ملكية هذه المنطقة، وتستخدمها اقتصاديا لعقود، وقد بلغ عدد الجزر الاصطناعية الصينية حوالي07 جزر، أبرزها مي جي**Meiji** وتقدر مساحتها بحوالي575 هكتار، وجزيرة فيري كروس**Feiry cross** حوالي275 هكتار، وجزيرة سوبي**Subi** حوالي400 هكتار، وقد تم تزويد هذه الجزر بـــ: مدرجات جوية، ومنشآت صواريخ أرض-جو، وموانئ عميقة للأسطول.[11]

2.2 عدم الرضا الصيني (جوهر التحدي النظامي):

يعتبر الرضا عن طريقة توزيع المكاسب في النظام الدولي، المحدد الحاسم الثاني- في نظرية انتقال القوة- لمدى سلاسة عمل النظام الدولي، فليست كل الدول راضية عن طريقة عمل النظام الدولي،[12] واستياء القوى الصاعدة من النظام الذي أنشأته القوة المهيمنة، والذي يكون في خدمتها وخدمة حلفائها، بينما تحرم القوى الصاعدة من حقوقها أو على الأقل ترى نفسها كذلك، يجعلها غير راضية متحدية للنظام الدولي، تسعى على

الأقل لإصلاحه، وعلى الأكثر لتحطيمه أو تغييره وبناء نظام جديد[13]، ويظهر عدم رضا الصين على توزيع المكاسب في بحر الصين الجنوبي من خلال 03 محددات، سنحاول التفصيل فيها على النحو التالي:

1.2.2 السيادة التاريخية لبحر الصين الجنوبي: ينبع عدم رضا القوة الصينية الصاعدة في بحر الصين الجنوبي من الادعاء بالسيادة التاريخية لهذه المنطقة، حيث أظهرت الخرائط التي انتجتها أسرة تشينغ في أعوام 1760-1784-1866-1897 حدود بحر الصين الجنوبي عند جزيرة هالنان، إذ لم تطالب أي قوة بحرية بأجزاء جوهرية من هذه المنطقة، وعلى اثر الانتكاسات الجيوسياسية التي عانت منها سلالة تشينغ مثل **معاهدة شيمونوسيكي** التي خسرت الصين بموجبها مساحات كبيرة من الأراضي لصالح اليابان، و**ثورة الملاكمين**1899-1901 عندما قمعت القوى الغربية الانتفاضات الصينية، دفعت مشاعر الإذلال الوطني المنتشرة، مسؤولي سلالة تشينغ والمواطنين العاديين إلى التفكير في تحديد الحدود الوطنية للبلاد بشكل أكثر صرامة.[14]

على أثر ذلك، ارسلت حكومة الصين سفينة إلى جزيرة براتاس للمطالبة بسيادتها على الجزيرة، لتجد ما يقارب 100 عامل ياباني يستخرجون ذرق الطيور، لذلك عرضت الصين شراء هذه الجزيرة مقابل 130 ألف دولار فضي، واتفاقية لتولي عملية استخراج ذرق الطيور، لكن الصفقة فشلت فغادروا الجزيرة لاحقا، في هذه الأثناء واصلت اليابان توسعها الإمبراطوري متشجعة بالمبادئ الغربية، على رأسها حرية الملاحة والاعتراف بالحدود الإقليمية البالغة ثلاثة03 أميال بحرية.[15]

في ماي عام 1909 أرسل **جون ين تشانغYen JUN Zhang** حاكم غوانغ دونغ، قوة بحرية صغيرة لتأمين جزر باراسيل، على الرغم من أن أحدث خريطة رسمية صينية انتجت عام 1897،لا تزال تظهر جزيرة هاينان كحدود جنوبية للبلاد، وعند عودة هذه

القوة نشر تشانغ خريطة جديدة تتضمن جزر بارسيل، وبذلك شكلت هذه الخريطة رسميا أول مطالبة خرائطية واضحة لجمهورية الصين بشأن بحر الصين الجنوبي، وفي عام 1914 نشر المواطن **هيو جينجي Hu Jinjie** –بعدما أطاح الجمهوريين بسلالة تشينغ عام 1911 –الأطلس الجغرافي الجديد غير الرسمي لجمهورية الصين، والذي تضمن جزر براتاس وباراسيل، وفي عام 1934 وكرد على النزول الفرنسي على جزر سبراتلي عام 1930، نشر مواطن صيني وهو **تشين ديو Chen Duo** أطلس صيني جديد، طالب فيه بجزر سبراتلي، ومن المحتمل أن خريطته أثرت على لجنة مراجعة خرائط الأراضي والمياه الصينية، التي نشرت قائمة بجزر سبراتلي وباراسيل.[16]

كما نشر مواطن صيني اخر وهو **باي ميتيشو Bal Metchu** عام 1936 خريطة البناء الجديدة للصين، مدمجا هذه الادعاءات الجديدة ومرسخا خطا متقطعا، على شكل حرف **U** حتى خط 04 درجات شمالا، تشكل هذه الخريطة أول مثال معروف لخط الصين المتقاطع ذو النقاط التسع09،لكن الصين لم تتبنى رسيما هذا الادعاء إلى غاية عام 1947،ولم تنشره الجمهورية الصينية حتى عام 1948،وقد تكونت الخريطة التي تم نشرها من 11 خطا، أدعت الصين من خلالها بأحقيتها الكاملة على الجزر الداخلية في نطاق تلك الخطوط، وبعد هزيمة الكومينتانغ استولت جمهورية الصين الشعبية على مقاليد الحكم، وتبنت نفس الطرح مع إجراء بعض التعديلات عليها، أين قلصت عدد الخطوط إلى 09 نقاط عام 1953،بعد إزالة خطين متقطعين من منطقة خليج تونكين، وكتنازل للفيتنام الشمالية.[17]

وقد صنفت الصين في أواخر عام 2014 مطالباتها بخط النقاط 09، على أنها مطالب تاريخية، عندما أصدرت الحكومة الصينية" **ورقة موقف**" بشأن مسألة الاختصاص في تحكيم بحر الصين الجنوبي، مؤكدة أنه:" **تعود الأنشطة الصينية في بحر الصين**

الجنوبي إلى أكثر من 2000عام، كانت الصين خلالها أول دولة تكتشف وتسمي وتستغل موارد جزر بحر الصين الجنوبي، وأول دولة تمارس سلطات سيادية عليها باستمرار".[18]

2.2.2 **رفض مفهوم الحرية المطلقة للملاحة البحرية:** إن عدم رضا الصين بمبدأ حرية الملاحة بمفهومه المطلق، كما ورد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحارUNCLOS، ينبع من كونه يخدم مصالح القوى البحرية الكبرى على حساب الدول الساحلية، حيث ترى الصين أن نصوص اتفاقية الأمم المتحدة فيما يتعلق بمرور السفن الحربية في البحار الإقليمية، كما نص عليه إعلام 1958،لا ينتقص من حق الدول الساحلية في طلب الإشعار المسبق من أي دولة أجنبية لعبور سفنها الحربية في مياهها الإقليمية.[19]

في 04 سبتمبر 1958 أصدرت الصين إعلانا بشأن المياه الإقليمية الصينية، والذي يعتبر عموما أول قانون لتنظيم المياه الإقليمية للصين فيما يتعلق بالمرور البحري، ينص الإعلان على أنه:" **لا يجوز لأي سفن أجنبية الاستخدام العسكري، ولا لأي طائرات أجنبية دخول المياه الإقليمية الصينية والمجال الجوي فوقها، دون إذن من حكومة جمهورية الصين الشعبية، ويجب على كل سفينة أجنبية أثناء إبحارها في المياه الإقليمية الصينية، مراعاة القوانين واللوائح ذات الصلة، التي وضعتها حكومة الصين الشعبية**".[20]أما بالنسبة للمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري، فوفقا لقانون الصين يمكن للسفن الأجنبية بما في ذلك السفن الحربية، أن تتمتع بحرية الملاحة في المنطقة الاقتصادية الخالصة الصينية، شريطة امتثالها للقوانين واللوائح الصينية ذات الصلة.

هناك العديد من القضايا التي تثير الرفض الصيني لفكرة حرية الملاحة أهمها: [21]

- الخط على شكل حرف U الذي رسمته الصين كما أشرنا سابقا عام 1948،وهو ما تستخدمه كوسيلة لإثبات حقوقها التاريخية لهذه المنطقة، وكأساس للمطالبة بسيادتها على تلك الجزر، ومن أجل اثبات ذلك أنشأت الصين ما يعرف بقوات **إنفاذ القانون**

البحري الصيني عام 2007،وقد بدأت هذه القوات نشاطها الفعلي عام 2008،وعلى الرغم من أن الصين لا تعيق حرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي، إلا أنها تتدخل في بعض الأنشطة البحرية مثل حادثة **Binh Minh2** ،عندما قطع الصينيون كابلات سفينة مسح زلزالي فيتنامية، وكذلك حادثة **Red bank** عندما تعطلت سفينة المسح **MV Beritas voyager** ،المستأجرة من قبل شركة النفط والغاز **Forum energy** والتي مقرها المملكة المتحدة.

– تتعلق المسألة الثانية بالمناطق العسكرية التي أنشأتها الصين في أوائل خمسينات القرن العشرين، حيث حددت ثلاثة03 مناطق عسكرية: **منطقة الإنذار العسكري** في بحر بوهاي والبحر الأصفر، و**منطقة الملاحة العسكرية المحظورة** حول مصب نهر تشيانغتانغ في مقاطعة تشجيانغ، وبالقرب من مضيق تايوان، **ومنطقة العمليات العسكرية** جنوب خط عرض270 درجة شمالا، وقد تم تحديد هذه المناطق عام 1955، في اتفاقية مصايد الأسماك الصينية اليابانية.

– ليس لدى الصين مياه أرخبيلية، كما هو محدد بموجب اتفاقية مصايد الأسماك الصينية اليابانية، وبالتالي فإن النظام الملاحي المصمم للمياه الأرخبيلية لا ينطبق على الصين، ومع ذلك فقد طوقت الصين جزر باراسيل عام 1996 بخطوط أساس مستقيمة، وهو ما أثار احتجاج دول أخرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، التي كان آخر طعن قدمته ضد الصين في أكتوبر 2016.

3.2.2 محاولة الهيمنة الإقليمية من خلال مبادرة الحزام والطريق: قدم الرئيس الصيني **شي جين بينغXi Jinping** مبادرة الحزام والطريق في خطاب ألقاه في جامعة نزاربايف، في أستانا كازاخستان في أكتوبر 2013، بهدف إحياء العلاقات التجارية والبنية التحتية والنقل، وتعزيز مكانة الصين في الساحة العالمية والإقليمية، وهو مشروع يربط شرق

آسيا وأوروبا، وتوسع فيما بعد ليشمل إفريقيا وأوقيانوسيا وأمريكا اللاتينية، وتجدر الإشارة إلى أن هناك مبادرتان مهمتان مرتبطتان بمبادرة الحزام والطريق: [22]

-**الأولى:** هي الحزام الاقتصادي لطريق الحرير، التي طرحها الرئيس الصيني في سبتمبر2013 أثناء زيارته لكازاخستان، أين سيربط الحزام شينغجيان وشيان، وآسيا الوسطى وروتردام، وموسكو والبندقية عن طريق شبكة إقليمية من السكك الحديدية والطرق البرية، وخطوط أنابيب النفط والغاز، وشبكات الكهرباء.

-**الثانية:** عندما دعى الرئيس الصيني إلى إنشاء طريق الحرير البحري للقرن 21، خلال زيارته لإندونيسيا في أكتوبر 2013، والذي يربط من خلال شبكة من الموانئ البحرية الصين بجنوب آسيا، وجنوب شرق آسيا، وشرق إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط.

في أول وثيقة رسمية للطريق بعنوان: **"الرؤى والإجراءات"** مع تركيز بحري أوسع، شمل منطقة المحيط الهندي، وجنوب المحيط الهادي، والبحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، تم طرح خيارات لمسار الحزام والطريق، أبرز تلك الخيارات: [23]

- يبدأ الطريق الشرقي في ساحل الصين، عبر بحر الصين الجنوبي إلى جنوب المحيط الهادئ.

- يكون بحر الصين الجنوبي جزءا من مسار الطريق الغربي، الذي يصل إلى إفريقيا وأوروبا.

شهدت هذه المبادرة نموا ملحوظا، ففي عام 2015 انضمت 17 دولة، ليتم توسيعها عام 2017 لتشمل أمريكا اللاتينية من خلال الطريق السريع البحري، واستضافت الصين 03 منتديات لمبادرة الحزام والطريق في أعوام 2017-2019-2023، وفي الذكرى

السنوية العاشرة10 لإنطلاقها، أعلنت الحكومة الصينية أن أكثر من 150 دولة و30 منظمة دولية، قد تبنت مبادرة الحزام والطريق.[24]

3. الولايات المتحدة كقوة مهيمنة مهدَدةDominant but Challenged

تقوم الاستراتيجية الأمنية الأمريكية "**التوجه نحو آسيا**"، على فكرة ان الولايات المتحدة الأمريكية كدولة في منطقة آسيا والمحيط الهادي، تطمح لنظام دولي يوفر السلام والازدهار في المنطقة، وقد سمح الموقف الصيني المتشدد تجاه مشكلة بحر الصين الجنوبي للولايات المتحدة الأمريكي بتعزيز وجودها مرة أخرى في آسيا، حيث أسفرت المناقشات حول الرد الأمريكي على تلك المشكلة عن النقاط التالية: [25]

– أشارت وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك **هيلاري كلينتون Hillary Clinton**، في المنتدى الإقليمي لرابطة دول جنوب شرق آسيا الذي عقد عام 2010، إلى أن المصلحة الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية، تشمل حرية المرور عبر المنطقة، حرية الوصول إلى الموارد البحرية المشتركة في المحيط الآسيوي، والالتزام الصارم بالقانون الدولي فيما يتعلق بمشكلة بحر الصين الجنوبي.

– يتكون النهج الأمريكي الاستراتيجي تجاه آسيا والمحيط الهندي، والمياه المجاورة من المكونات الثلاثة التالية: [25]

❖ التأكيد على العلاقات مع الحلفاء، بموجب معاهدات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وتعزيزها، مع المساهمة في المنظمات متعددة الأطراف في المنطقة.

❖ الحفاظ على وجود عسكري قوي في المنطقة، من خلال تقوية الشركات العسكرية مع الفلبين لحماية الممرات البحرية في جنوب شرق آسيا، بما يتوافق وحرية الملاحة. [26]

❖ وضع القوة البحرية الأمريكية كجهة فاعلة رئيسية، تعزز نظاما دوليا قائما على القواعد الدولية.

1.3 الوجود العسكري الأمريكي في بحر الصين الجنوبي: تتبع قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على نشر قواتها في هذه المنطقة، من القاعدة الرئيسية للأسطول السابع في يوكوسوكا اليابان، وقاعدة كادينا الجوية الواقعة في أوكيناوا، كما تتمركز وحدات برية وجوية إضافية تابعة لسلاح مشاة البحرية الأمريكية في أوكيناوا، على بعد حوالي 2040 كيلومتر1100ميل بحري شمال شرق بحر الصين الجنوبي، وعلى بعد 1700ميل بحري شرق هذا البحر، تمتلك أمريكا قاعدة جوية ضخمة في غوام، وتكمل القاعدة اللوجستية التابعة للبحرية الأمريكية في سنغافورة، بالقرب من مضيق ملقا الوجود الأمريكي. ولموازنة التهديدات الصاروخية الصينية، تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 2014 حوالي 33 سفينة في البحرية الأمريكية قدرات الدفاع الصاروخي الباليستي، كما تملك هذه الأخيرة كذلك وبفضل حاملات الطائرات، خيار نشر القوة الجوية داخل بحر الصين الجنوبي، إلا أن هذا النشر يعاني من مشكلتين: [27]

-يقتصر مدى مقاتلات FA-18وF-35 على أقل تقدير من 1100 كيلومتر600 ميل بحري، في حين أن القوة الحالية المكونة من 350طائرة صينية برية، من طراز J-11/Su27 تمتلك مدى يبلغ 1500كيلومتر800ميل بحري، وعند تسليحها بصواريخ كروز مضادة للسفن، يزداد مداها بمقدار250-400 كيلومتر 135-215 ميل بحري.

- تصبح حاملات الطائرات أكثر عرضة للخطر ضد العديد من الطائرات والصواريخ البرية، خاصة عندما يمكن إطلاق هذه الطائرات والصواريخ، من قواعد واتجاهات متعددة، تتجاوز نطاق مقاتلات حاملات الطائرات.

2.3 التحالفات الإقليمية لمحاولة احتواء الصين:

لمواجهة التموضع الإقليمي العدواني للصين، عملت الولايات المتحدة الأمريكية على توسيع خياراتها الأمنية في منطقة المحيطين الهندي والهادي، وتعد التحالفات الأمنية

الإقليمية الجديدة، والتعاون العسكري الموسع مع حلفائها في المنطقة، أحد الخيارات لتحقيق ذلك، ففي عام 2022 أعلن الحوار الأمني–الرباعي وهو تجمع يضم الولايات المتحدة الأمريكية اليابان وأستراليا والهند، عن جهد لتحسين الوعي بالمجال البحري في جميع أنحاء المحيطين الهندي والهادئ، بما في ذلك بحر الصين الجنوبي، وتجري البحرية الأمريكية دوريات وتدريبات في هذا البحر، مع شركاء إقليمين بما في ذلك استراليا وكندا، والهند واليابان، والفلبين.[28]

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في فيفري 2023، أنها تحصلت على إمكانية الوصول ل04 قواعد إضافية في شمال الفلبين، بموجب اتفاقية التعاون الدفاعي المعزز، بالإضافة إلى القواعد العسكرية الخمس05 التي تشترك فيها بالفعل، تقع هذه المواقع الجديدة في مواقع استراتيجية بالقرب من تايوان والساحل الجنوبي للصين، ويشمل نطاق نفوذها مناطق حول جزر سبراتلي، كما تحافظ الولايات المتحدة الأمريكية على علاقات عسكرية مع الدول الساحلية الأخرى، وأقرب شريك لها في المنطقة هو سنغافورة، وتجري القوات الأمريكية كذلك بانتظام تدريبات عسكرية مع فيتنام وأندونيسيا. [29]

وفي إطار برنامج المساعدة الأمنية المعروف حاليا باسم **مبادرة الأمن البحري** في منطقة المحيطين الهادئ والهندي، والذي أقره الكونغرس في قانون تفويض الدفاع الوطني للسنة المالية 2016،وعدل في قرارات تفويض الدفاع الوطني اللاحقة، سعت الولايات المتحدة الأمريكية لتجسيد قدرة الدول الإقليمية على تعزيز الوعي بالمجال البحري، وتسيير دوريات في مناطقها الاقتصادية الخالصة، أنشأ قانون تفويض الدفاع الوطني لسنة 2021،مبادرة الردع في المحيط الهادئ، لتعزيز الموقف الدفاعي الأمريكي في المحيطين، ومعالجة قضايا مثل تلك الموجودة في بحر الصين الجنوبي، كما أقر مجلس النواب والشيوخ مشروع قانون لقانون تفويض الدفاع الوطني للسنة المالية 2024. [30]

3.3 عمليات حرية الملاحة: نشأ برنامج عمليات حرية الملاحة، بسبب مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية بشأن المتطلبات البحرية، وتأثيرها على الأمن القومي والتجارة الدولية، حيث أدى تفكك الإمبراطوريات الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية، والتوسع السريع للدول الساحلية إلى انتشار المطالبات بالسيادة على الأقاليم البحرية، وقد استمرت هذه الظاهرة إلى أن وصفت بأنها **"ولاية قضائية زاحفة"** دون رادع تقريبا لاسيما في الفترة ما بين 1960-1970،وقد طور برنامج عمليات حرية الملاحة على خلفية المناقشات في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الثالثة، والتي توصلت بحلول سبعينات القرن الماضي إلى نهج متوازن لإدارة المحيطات، يستوعب سلطة الدولة الساحلية وحرية الملاحة العالمية. [31]

قامت الولايات المتحدة الأمريكية في بحر الصين الجنوبي بالعديد من عمليات حرية الملاحة، لتحدي سياسات العديد من الدول الساحلية وعلى رأسها الصين، التي تطالب بالحصول على إذن مسبق أو إخطار بالعبور بموجب المرور البريء في مياهها الإقليمية، وبناء على ذلك لم تقدم الولايات المتحدة الأمريكية إخطارا أو تطلب إذنا مسبقا بالعبور بموجب المرور البريء، ففي عهد الرئيس باراك أوباما**Barack Obama** ، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بعملية بحرية واحدة عام 2013، وعمليتين02 بحريتين عام 2015أهمها عملية 27 أكتوبر 2015 أين أجرت المدمرة التابعة للبحرية الأمريكية **Uss Lassen** عملية حرية الملاحة، من خلال العبور في حدود 12 ميلا بحريا، عبر جزر سبراتلي-الشعاب المرجانية سوبي، وكاي الشمالية الشرقية، وكاي الجنوبية الغربية، والشعاب المرجانية الجنوبية، وكاي ساندي، والتي تطالب بها كل من الصين تايوان وفيتنام والفلبين[32]، وثلاث 03 عمليات عام 2016، وقد وصفت هذه العمليات بأنها عمليات حرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي، كما نفذت هذه الأخيرة ست 06 عمليات

أخرى عام 2017، وخمس05 عمليات عام 2017، وسبع 07 عمليات عام 2015، وخمس 05 عمليات أخرى عام 2020. [33]

4. نافذة الانتقال: هل نحن في مرحلة انتقال القوة؟

تنبه نظرية انتقال القوة إلى **"نافذة انتقال القوة"**، أي المرحلة التي تقترب فيها القوة الصاعدة من التفوق على القوة المهيمنة، ففي هذه المرحلة ترتفع احتمالات التوتر والصراع وحتى الصدام العسكري، وفي بحر الصين الجنوبي نجد بأن هناك العديد من الأمثلة حول صدامات عسكرية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما ينبأ بمرحلة انتقال القوة.

1.3 السقف الزمني:

تعتقد الولايات المتحدة الأمريكية أن الصين كقوة اقتصادية، ستصبح القوة الصاعدة في منطقة المحيطين الهندي والهادي في السنوات القادمة، ولعل الدليل الحي على هذا التوقع، هو أن وجود الصين في بحر الصين الجنوبي أصبح أكثر وضوحا وأقل ودية، على سبيل المثال ادعت الصين ملكيتها للبحر بأكمله من جانب واحد، ففهم الصين لنظام قانون البحار الدولي **تنظر الصين للبحار من منظور البحر المغلق،** يختلف ويتناقض مع فهم الغرب **تنظر الولايات المتحدة الأمريكية والغرب من منظور البحر المفتوح،** وتعتقد الولايات المتحدة الأمريكية أن الصين تسعى للسيطرة الكاملة على التجارة البحرية في المنطقة، وتقر أن الصين تسعى إلى فرض واقع جديد في تايوان بحلول2027، ويمثل بحر الصين الجنوبي ساحة لتجسيد هذا السيناريو. [34]

2.4 التصعيد التدريجي:

في عام 2001 اعترضت طائرة مقاتلة صينية طائرة مراقبة تابعة للبحرية الأمريكية، في المجال الجوي الدولي فوق بحر الصين الجنوبي، مما تسبب في تصادم

جوي أسفر ذلك عن وفاة طيار صيني، واحتجاز أفراد الطاقم الأمريكي البالغ عددهم 24 فردا لمدة 11يوما،بعد أن هبطت طائرتهم اضطراريا في هانيان، وفي عام 2009 اقتربت السفن الصينية على بعد أمتار قليلة من سفينة المراقبة التابعة للبحرية الأمريكية **THE IMPECCABLE**، وقد بدأت المواجهة عندما حاصرت السفن الصينية السفينة الأمريكية، واقتربت منها لمسافة 25 قدما، والقى البحارة الصينيون قطعا من الخشب في طريقها واستخدموا خطافات، وكان رد فعل طاقم السفينة الأمريكية رش الطاقم الصيني بخراطيم إطفاء الحريق. [35]

شهد عام2010 تصعيدا في التوترات في بحر الصين الجنوبي، مع زيادة الولايات المتحدة الأمريكية لوجودها في المنطقة، تلتها سلسلة من المواجهات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، بشأن النزاعات المتعلقة بالمطالبات الإقليمية، ووفقا لبعض وسائل الإعلام الأمريكية، أوضح المسؤولون الصينيون للمسؤولين الأمريكيين الزائرين، أنهم لن يتسامحوا مع أي تدخل في البحار، وردا على ذلك قالت **هيلاري كلينتون** وزير الخارجية الأمريكية آنذاك، أن النزاعات حساسة للأمن الإقليمي. وفي حادثة أخرى لاحقت غواصة صينية حاملة الطائرات الأمريكية **"كيتي هوك"**، ومنعت دخولها إحدى الموانئ رغم سوء الأحوال الجوية.[36]

كان رد فعل الصين تصميمها على الدفاع عن منطقة دفاعها الجوي، بإطلاق 04 صواريخ عالية الدقة تنفجر حول السفينة الحربية الأمريكية**fort worth** السفينة الرائدة في نظام **desron07**، وقد تم إطلاق هذه الصواريخ الأرضية المضادة للسفن من البر الرئيسي الصيني [37]، وبحسب وزارة الدفاع الأمريكية فإن مدى الصاروخ يتراوح بين1500-2100 كم، ما يضع الأسطول الأمريكي ضمن نطاق الاستهداف في غرب المحيط الهادئ، كما قامت الصين بنشر طائرات إنذار مبكر، ومراقبة إلكترونية،

ومروحيات في جزر متنازع عليها. وفي عام2020 جرى نشر طائرات مضادة للغواصات من طراز200-K في قاعدة فيري كروس، ويأتي هذا التوسع ضمن استراتيجية الصين، لفك الحصار الأمريكي المفروض عبر سلاسل الجزر. [38]

تستخدم الصين كذلك ما يعرف" **بالرجال الزرق الصغار"**، وهي عبارة عن مجموعة من سفن الصيد العسكرية، التي تنفذ مهام استطلاعية واستخباراتية في المناطق المتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي والشرقي، بالإضافة إلى تسليح سفن حرس الحدود البحرية بأسلحة ثقيلة لدعم هذه الأنشطة، وقد أشار تقرير وزارة الدفاع الأمريكية عام 2017 إلى الدور المتنامي لهذه المليشيات البحرية شبه العسكرية، موضحا أنها تستخدم لتأكيد السيادة الصينية من خلال تحركات استفزازية، في محاولة لفرض الأمر دون اللجوء إلى الحرب. [39]

5. خاتمة

في نهاية هذه الورقة، يمكن القول بأن بحر الصين الجنوبي، يمثل ساحة مثالية لاختبار نظرية انتقال القوة، أين تتجلى التوترات حول السيادة والهيمنة العسكرية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، حيث تسلك الصين سلوك القوة الصاعدة غير الراضية، إنطلاقا من جملة الاستراتيجيات التي تتبناها على غرار تحدي النظام القائم، وممارسة السيطرة الإقليمية. في حين تحاول الولايات المتحدة الأمريكية الحفاظ على هيمنتها، من خلال سلسلة التحالفات الإقليمية، وتبني عمليات حرية الملاحة البحرية، والعمل على ردع الصعود الصيني بالاعتماد على القواعد العسكرية المنتشرة في هذا البحر.

إن الخطر الحقيقي الذي يهدد بحر الصين الجنوبي، لا يكمن في الخلاف القانوني حول الجزر، أي حول كيفية تفسير قانون البحار، أو اتفاقية الأمم المتحدة للملاحة

البحرية، بل إن الخطر يكمن في التحول الهيكلي في توازن القوى، الذي قد يؤدي إلى صراع عسكري، إذ لم يتم توجيه بأطر قانونية مؤسساتية.

رغم اعتبار نظرية انتقال القوة أداة تحليلية مهمة لتفسير التنافس الجيوسياسي في بحر الصين الجنوبي، إلا أنها أهملت مجموعة من العوامل أبرزها:

- أهملت نظرية انتقال القوة أهمية الترابط الاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية التجارة الثنائية 775 مليار دولار عام 2023، والذي قد يخفف من احتمالات نشوب الصراع.

- دور القوى المتوسطة في بحر الصين الجنوبي، على غرار الفيتنام والفلبين وماليزيا، والتي لها مصالح في هذا البحر لا يمكن تجاهلها.

وقد خلصت هذه الورقة لمجموعة من التوصيات أبرزها:

- ضرورة تجنيب التصعيد غير المحسوب، بين القوة المهيمنة والقوة الصاعدة في النظام الدولي.

- ضرورة إدماج الصين في النظام الدولي، مما قد يؤدي إلى امتصاص غضبها وتقليل عدم رضاها.

- ضرورة احياء العمل المؤسساتي والحوار الإقليمي، من خلال دفع منظمة آسيان إلى التوصل إلى مدونة سلوك حقيقية.

6. الهوامش والمراجع

[1] CMDR, Segar Muniandy.2021.the case for internationalising the china Sea. sea power royal australian Navy soundings, Issue 25 ,p07.

[2] نجيم حذفاني، جانفي2024، القوى الصاعدة وتفكيك الهيمنة الأمريكية: نحو إعادة تشكيل النظام الدولي على ضوء نظرية انتقال القوة، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد09، العدد01، ص124. 120-147.

[3] woosang ,Kim & Scott, Gates 2015. power transition theory and the rise of China. international area studies review,Vol18, N02, p219. 219-226.

[4] Jack, Kugler & A.F.K,. Organski the power transition : a retrospective evaluation.p173on: http://slantchev.ucsd.edu/courses/pdf/Kugler%20&%20Organski%20-%20The%20Power%20Transition.pdf09:53/ 2025-08-11

[5] Serafettin, Yilmaz & Wang, Xiangyu.2019. power transition theory revisited. China quarterly of international strategic studies, Vol5, N03, p322.317-341

[6] The World Bank In China, on :https://www.worldbank.org/en/country/china/overview at 21/08/2025-17:51.

[7] Regional economic prospects 2025. European bank for reconstruction and development ,p8

[8] Nguyen, Huu Quyet.2023. Chineses strategy in the South China sea: a growing quest for vital economic and strategic .interests.world affairs, ,p p12-13.

[9] Ibid,p13.

[10] نور حسين، فيضي الرشدي، 2022، الاستراتيجية الصينية في المحيط الهادئ. أطروحة الدكتوراه في الجغرافية التطبيقية، جامعة كربلاء كلية التربية للعلوم الإنسانية، ص334.

[11]Jan, Senkyr and David, Merkle 2023. geopolitics in the south China sea.Konrad adenauer stiftung, analysis und consulting. Berlin, ,p04.

[12]Jack,Kugler & A.F.K.,Organski,opcit, p173.

[13]Carstn, Rauch. realism and power transition theory :different branches of the power tree.E-international relation.p05 on : https://www.e-ir.info/2018/02/03/realism-and-power-transition-theory-different-branches-of-the-power-tree/#google_vignette at 11/08/2025-10 :34

[14]Benjanamin J.Sacks. 2022. the political geography of the south China sea disputes.a Rand research priner,p 07.

[15]Ibid,p p 07-08

[16]Ibid,p 08

[17] عبد الله محمد خلق، 2024، النزاع الإقليمي في بحر الصين الجنوبي وآفاقه المستقبيلة. مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد13، العدد24، ص228.

[18]Commodore, A,gus Rustandi.2016. the south China sea dispute ; opportunities for asean to enhance its policies in order to achieve resolutions.center for defence and strategic studies,p03.

[19]Youngmin, seo. 2024. power shift:the south China sea dispute and the role of international law.michigan journal of international law,vol 45,issue1,p13893-151.

[20]Zou, Keyuan. 2017. navigation in the south China sea:why still an issue? the international journal of marine and coastal law, N32, p 251.243-267.

[21]Ibid, p p259-260.

[22]Juyanendra, Barman. 2023. China's belt and road initiative : an analysis. Journal of contemporary politics, Vol02, N03 , p9897-102.

[23]Ibid, p98.

[24]Ueno Hideshi,th problems in the south China sea. review island studies, p06. An : 19/08/2025 08, 42 : https://www.spf.org/islandstudies/transfer/readings/docs/b00004r.pdf

[25]Ibid, p06.

[26] غزلان محمود عبد العزيز، 2020، الصعود الصيني والآثار المترتبة على نزاعات بحر الصين الجنوبي، مجلة دراسات، المجلد 21، العدد04، ص180.203-214.

[27]Martin, Mitchell.2016.the south China sea:a geopolitical analysis. Journal of geography and geology. Vol 08, n03, p19.14-25.

[28]Ben, Dolven and others. 2023. China a primer:south China sea disputes. congressional research service,August21 ,p02.

[29]Jan Senkyr and David Merkle, OPCIT, P08

[30]Ben Dolven and others, opcit, p02.

[31]Lynn, Kuok.2016. the U.S for program in the south China sea, a lawful and response to China's strategic ambiguity.center for East Asia policy studies,p04.

[32]Eleanor, Freund.2017. freedom of navigation in the South China sea, apractical guide. sepecial report, belfor center science and international affairs , p27.

[33]Christian, wirth and Schatz, Valentin. 2020. south China sea, lawfare: fighting over the freedom of navigation.German institute for global and area studies,N05,p03.

[34]Youngmin, seo, opcit, p138.

[35] Saloni, Salil. 2012. China's strategy in the south China sea:role of the United states and India. New Delhi : kew publishers pvt, Ltd, p20.

[36] نور حسين فيضي الرشدي، مرجع سبق ذكره، ص332.

[37] Peter, Van Ham and others. 2016. south China sea conflict : implications for european security ascenrio study. clingendael report, nethenlands institute of internationl relations, p16.

[38] نور حسين فيضي الرشدي، مرجع سبق ذكره، ص335.

[39] شريفة كلاع، 2021، النزاع الأمريكي الصيني للسيطرة على بحر الصين الجنوبي، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد05، العدد02، ص1401-21.